

ظل المنظمة الحالية يعود الى الضعوبات التي كانت قد واجهتها عصبة الأمم حينما أرادت تطبيق حظر وقائي على تصدير الاسلحة الى بوليفيا وباراغواي في نزاع شاكو . فقد كان لا بد للموافقة على مثل هذا الحظر من اجماع مجلس العصبة بما في ذلك صوتا الطرفين ذوي العلاقة ، لهذا عدلت العصبة عن اتخاذ توصية في المجلس يتضمن هذا الحظر ولجأت الى أسلوب آخر هو استشارة الاعضاء افراديا في موضوع الحظر ، وقرر مجلس العصبة بتاريخ ١٩ ايار ١٩٣٤ تكليف لجنة من ثلاث دول للقيام باستشارة حكومات الدول الاعضاء لمعرفة ما اذا كانت توافق أم لا على اقرار حظر تصدير الاسلحة الحربية الى كل من بوليفيا وباراغواي . وفي الواقع فإن اغلبية اعضاء عصبة الأمم كانت قد اتخذت تدابير فردية بهذا الصدد ، ولم يبق الا عدد قليل من الاعضاء الذين اشترطوا لاتخاذ مثل هذا التدبير قيام الآخرين به ، وهكذا امكن التوصل الى قرار شامل فعلي بالحظر لمزيد من نوعه في تاريخ عصبة الأمم .

وبالعكس فقد كان من الممكن اتخاذ الحظر الارغامي بمجرد لجوء دولة الى العدوان واعتبارها بذلك مخالفة لصك العصبة وخاضعة بصورة آلية للمعقوبات التي نصت عليها المادة ١٦ من الصك بما في ذلك قطع كل العلاقات التجارية والمالية معها .

١١ - بما يؤسف له ان ميثاق الأمم المتحدة لم ينص بصورة محددة على قاعدة أو إجراء يمكن اتخاذها لمواجهة تقصير الدول في احترام قرارات الحظر والاجراءات الجزية الاخرى . وكل ما اتخذ في الأمم المتحدة بعد صدور قرارات المقاطعة والحظر في قضية روديسيا مثلا أن شكل مجلس الامن لجنة للمتابعة في حين كلف الامين العام للمنظمة بتلقي تقارير من الدول الاعضاء حول الاجراءات المتخذة وفقا لقرارات الحظر واعلام مجلس الامن بكل المعلومات المستقاة من هذه الدول عن الموضوع . وقد شعرت الجمعية العامة أن ذلك وحده لا يكفي لسد هذا النقص فشكلت لجانا خاصة للمتابعة تنفيذ اجراءات المقاطعة والحظر وخاصة اللجنة المكلفة بدراسة تطبيق الاعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلاد

وسويسرا وبلجيكا والدول الاسكندنافية .

٢ - ان لدى اسرائيل كميات كبيرة من الطائرات المقاتلة وطائرات الهلوكبتر الفرنسية والدبابات والعربات المصفحة الانكليزية ومدفعية ميدان ومدفعية مضادة للطائرات من صنع أوروبا .

٣ - كما قد تعمل على دفع الولايات المتحدة الى الضغط سياسيا واقتصاديا على هذه الدول لخدمة التسليح الاسرائيلي كما فعلت مع ألمانيا الغربية في قضية التعويضات التي استمرت حتى عام ١٩٦٦ .

٤ - تذكر بعض الاحصاءات ان في ألمانيا الغربية وحدها أكثر من مليون عامل عاطل عن العمل .

٥ - تأتي في مقدمة هذه الدول فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا التي أظهرت خلال حرب تشرين التحريرية وبعدها مواقف مغايرة للسياسة الأميركية فيما يخص الشرق الاوسط ، أما دول أوروبا الغربية الاخرى فيمكن ان تنقسم الى مجموعات تتراوح مواقفها ودرجة تأييدها للحظر بالنسبة لعوامل مختلفة سياسية واستراتيجية واقتصادية ودعائية (ونفطية) ، الا أنه لا يجوز استثنائها بشكل مطلق من امكانيات الحصول على قرار الحظر .

٦ - ان تقسما من التعويضات الألمانية لاسرائيل تجسد بشكل اسلحة ومعدات حربية ومواد استراتيجية مما تنتجه ألمانيا الغربية أو ما تشتريه من الدول الصناعية الاخرى ، بالإضافة الى ما كانت تبنيه ألمانيا الغربية من العتاد الحربي الى الكيان الصهيوني من طريق الاتفاقات الثنائية بالاسلوب التجاري العادي .

٧ - يشبه هذا الموضوع ادعاء الولايات المتحدة بالقبول الضمني للاتحاد السوفياتي بالسماح لليهود الروس بالهجرة كشرط لتنفيذ الاتفاق التجاري الطويل المدى الموقع بين البلدين في عام ١٩٧٢ ، وقد أدى هذا الادعاء الذي أكدته الكونغرس الاميركي في نهاية عام ١٩٧٤ الى انسحاب الاتحاد السوفياتي من هذا الاتفاق رغم أهميته الاقتصادية والسياسية .

٨ - يونانيد برنس نيسوز في مقال نقلت موجزه صحيفة « الثورة » السورية في العدد الصادر بتاريخ ١٤/١/١٩٧٥ .

٩ - يبدو ان تجنب اللجوء الى الحظر الوقائي في